البيان الأوّلي

تونس، 15 أكتوبر2019

الشّعب التّونسي يتجنّد لمرحلة أخيرة من ماراطون انتخابيّ ناجح، اتسّمت بحملة متأخّرة ومحدودة

يقدّم هذا البيان الأوّلي لبعثة الإتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات قبل استكمال المسار الانتخابي. ويتبقّى إتمام بعض المراحل الجوهريّة من بينها أساسا الإعلان عن النّتائج والبت في النّزاعات المحتملة. ولا يمكن لبعثة الاتّحاد الأوروبّي لملاحظة الانتخابات أن تصرّح إلاّ بخصوص ما تمّت ملاحظته إلى حدّ هذه المرحلة من المسار، وستنشر لاحقا تقريرا نهائيّا يتضمّن تحليلا كاملا للمسار وتوصيات للانتخابات القادمة. ويمكن لبعثة الاتّحاد الأوروبّي لملاحظة الانتخابات تقديم بيانات لاحقة حول تقدّم المسار الجاري إذا ما رأت موجبا لذلك.

ملخّص

- تحصّل المترشّح للانتخابات الرّئاسيّة قيس سعيّد على 72.21% من الأصوات فيما تحصّل المترشّح نبيل القروي على نسبة 27.29% منها وفقا للنّتائج الأوّليّة التي أعلنتها الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات يوم 14 أكتوبر. وقد قدّم المترشّحان اختيارا سياسيّا مختلفا للنّاخبين التونسيّين. إلا أن الدور الثاني اتسّم بالشكوك تجاه الوضعية القانونية للمترشّح نبيل القروي وقرار المترشّح قيس سعيّد بعدم القيام شخصياً بحملة. وأدّت الرّوزنامة الانتخابيّة المضغوطة علاوة على تقاطع فترتي الحملتين الانتخابيّتين التشريعيّة والرّئاسيّة كذلك، إلى شيء من الارتباك لدى النّاخبين التّونسيّين. وقد ساهمت هذه الظّروف في حجب نقاش الأفكار المتعلّق بالبرامج السّياسيّة المختلفة للمترشّحين.
- كان اليوم الانتخابي منظّما بشكل جيّد جدّا. وعلى الرّغم من الآجال الضيّقة التي فصلت الانتخابات التشريعيّة عن الاقتراع للدّور الثّاني من الرّئاسيّة، فقد تمّ القيام بالتّحضيرات في الآجال كما برهن أعضاء مكاتب الاقتراع عن تمكّنهم من الإجراءات بشكل متميّز. وتمثّل نسبة 55 % نسبة الإقبال الأعلى خلال المواعيد الانتخابيّة الثلاثة الأخيرة. قيّمت بعثة الاتّحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات إيجابيّا عمليات الافتتاح والتّصويت والفرز في كافة مكاتب الاقتراع ال 401 التي تمّت ملاحظتها وقد سجّلت وجود ممثلين عن المترشّحين في 69% من هذه المكاتب. كانت البعثة حاضرة في كل مراكز تجميع النتائج وقد لاحظت تنظيما جيدا وفي تحسّن خلال المواعيد الانتخابيّة الثلاثة المتوالية.

- لم تكن الحملة الانتخابيّة التي قادها أنصار المترشّحين مرئيّة بوضوح ثمّ عرف نسقها تسارعا نسبيّا إثر الإفراج على المترشّح نبيل القروي يومان فقط قبل نهاية الحملة. ومنذ وضعه رهن الإيقاف يوم 23 أوت، لم يحض بتدابير خاصّة تمكّنه من المشاركة في الحملة. وإلى غاية الإفراج عنه، قرّر المترشّح قيس سعيّد عدم المشاركة شخصيّا في الحملة الانتخابيّة للدّور الثّاني "لأسباب أخلاقيّة وبغاية تجنّب أيّ لبس في علاقة بمبدأ تكافؤ الفرص بين المترشّحين". ولم يأخذ الكلمة مباشرة سوى أثناء المناظرة التي جمعته بنبيل القروي والتي تمّ إجراؤها يوم 11 أكتوبر وتمّت متابعتها من قبل أكثر من ستة ملايين مشاهد. ولم تمكّن هذه التّطوّرات التّونسيّين إلاّ نسبيّا من الحصول على المعلومات التي تتوفّر عادة في إطار حملة انتخابيّة لكي يكونوا قادرين على ممارسة حقّهم في التّصويت وهم على اطّلاع تامّ.
- وفي تناسق مع ما فعلته طيلة المسار الانتخابي، عملت الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات باستقلاليّة وحياديّة مبرهنة عن تمسّكها بالعهدة المنوطة بها التي تستدعي ضمان المساواة بين المترشّحين. وفي هذا الاتّجاه، نادت الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات، وذلك خلال الحملة الانتخابيّة للدّور الأوّل من الانتخابات الرّئاسيّة وكذلك في بداية الحملة للدّور الثّاني، السّلطات المعنيّة إلى اتّخاذ إجراءات تمكّن المترشّح نبيل القروي من المشاركة في الحملة الانتخابيّة أثناء مدّة إيقافه التّحفّظيّ.
- رفعت الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات تحدّيا غير مسبوق بتنظيم الدّور الثّاني للانتخابات الرّئاسيّة في غضون أسبوع من الانتخابات التشريعيّة. وقد استطاعت إدارة التّشابك بين العمليّات اللّوجستيّة، خاصّة فيما يتعلّق بإعادة تهيئة مراكز الاقتراع وتحضير الموادّ الانتخابيّة وتوزيعها، في حين كانت عمليّات تجميع نتائج الانتخابات التشريعيّة لا تزال جارية.
- ينصّ القانون الانتخابي على تهيئة مكاتب الاقتراع بطريقة تمكّن النّاخبين حاملي الإعاقة من ممارسة حقّهم في التّصويت دون المساس بمبدأي شخصيّة الاقتراع وسرّيته. وقد لاحظت بعثة الاتّحاد الأوروبّي لملاحظة الانتخابات، فيما يتعلّق بالنّفاذ المادّي لمكاتب الاقتراع، أنّ 80 % من هذه المكاتب كانت متاحة لنفاذ النّاخبين ذوي الحركة المحدودة. كما تسهّل الهيئة النّفاذ إلى المعلومة وإمكانيّة التّصويت باستقلاليّة، خاصة بفضل حاملات أوراق الاقتراع على طريقة براي. وقد تمّ تقنين الحالات التي يتطلّب فيها النّاخب مساعدة للإدلاء بصوته.
- قامت المحكمة الإدارية بالبتّ في 6 طعون ابتدائيّا و5 طعون بالاستئناف في النتائج الأوليّة للدور الأوّل من الانتخابات الرئاسية. ومن بينهم ثلاثة مترشّحين تحصّلوا على أقل من 0.25%، ممّا يطرح مسألة مصلحتهم في القيام، بالرّغم من أنّ حقّهم مكفول صراحة صلب القانون الانتخابي. وقد تمّ احترام آجال الطعون التي تم اختزالها بصفة كبيرة بالنسبة لهذا النوع من الانتخابات خلال تنقيح القانون الانتخابي في 2019 من قبل الطاعنين والمحكمة، بالإضافة إلى احترام مبدأ المواجهة وحق الردّ.

- كان الولوج المباشر للمترشّحين لوسائل الإعلام خلال الحملة الانتخابية محدودا. إلّا أن التغطية الاعلامية ركّزت على الوضعية القانونية لنبيل القروي. من الناحية الكميّة وحسب رصد بعثة ملاحظة الانتخابات، قامت كل وسائل الاعلام الموجودة بالعيّنة بتخصيص 60% من وقت البثّ

لمرشّح قلب تونس. أما من الناحية النوعيّة، فإن التغطية الإعلامية الواسعة من قبل قناة نسمة للأنشطة الخيرية لجمعية "خليل تونس"، خلال كاملة فترة الملاحظة لبعثة الاتّحاد الأوروبّي لملاحظة الانتخابات قد عزّزت على الأغلب، بطريقة غير مباشرة الصورة الإيجابية للمترشّح نبيل القروي. هذا وقد سجّلت وحدة الرصد ببعثة الاتّحاد الأوروبّي لملاحظة الانتخابات مخالفات تمّ ارتكابها من القنوات الخاصّة الحوار التونسي ونسمة.

- اتّسمت الحملة على الانترنت بغياب تراتيب تضمن شفافية الاشهار السياسي على مواقع التواصل الاجتماعي، والمسموح بها لهذا النوع من الاقتراع، إلى جانب غياب تركيز تدابير تهدف إلى ضمان احترام القانون الانتخابي من قبل المترشّح. وتعيق هذه الضبابية كل إمكانية للتثبت من مصادر وحجم تمويل الحملة الإلكترونية. وقامت بعثة الانتخابات، خلال الحملة الانتخابية، بتسجيل 113 إشهاراً مختلفاً مدفوع الأجر لفائدة المترشّحين على فايسبوك. وتسارع النّقاش على مواقع التّواصل الاجتماعي مع الافراج عن نبيل القروي والمناظرة التلفزية. ولم تتّسم الرسائل على الانترنت بخطابات كراهية إلا أنها قامت في العديد من المرات بنشر معلومات مغلوطة.

حلّت بعثة الاتّحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات بتونس منذ يوم 23 أوت2019 بناءا على دعوة الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات والحكومة التونسية لملاحظة الانتخابات الرّئاسية والتشريعيّة. ويترأّس بعثة الاتّحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات السيّد فابيو ماسيمو كاستالدو، نائب رئيس البرلمان الأوروبّي(إيطاليا) . وإجمالا، قامت بعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات بنشر 75 ملاحظ من 28 دولة أعضاء في الاتحاد الأوروبي، والنرويج وسويسرا لتقييم كامل المسار الانتخابي على ضوء القانون التونسي، والالتزامات الدوليّة لتونس وكذلك المعايير الدوليّة للانتخابات الديمقراطية. وقام الملاحظون يوم الاقتراع بزيارة 401 مكتب اقتراع في ال 24 ولاية لملاحظة التصويت والفرز(لا تقوم بعثة الاتّحاد الأوروبّي لملاحظة الانتخابات بملاحظة تصويت التونسيين بالخارج) . بعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات مستقلّة في صياغة استنتاجاتها وهي ملتزمة بإعلان المبادئ من أجل الملاحظة الدولية الصادر عن الأمم المتحدة في أكتوبر 2005.

الملاحظات الأوّليّة

السّياق

أجري الدّور الثاني من الانتخابات الرئاسية في إطار الروزنامة المختزلة المفروضة بمقتضيات الدستور المتعلّقة بانتخاب رئيس جديد للجمهورية في أجل يتراوح بين 45 و90 يوماً في حالة شغور دائم للرئاسة[1]. وحسب الدستور، فإن رئيس الجمهورية يشغل دوراً هاماً في الهيكلة المؤسسّاتية بتونس: هو رئيس الدولة، ورمز وحدتها، ويضمن احترام الدستور. وهو يختصّ بضبط السياسات العامة في مجالات الدفاع والعلاقات الخارجية والأمن القومي.

تحصّل المترشّح للدور الثاني قيس سعيّد على 72.71% من الأصوات بينما تحصّل نبيل القروي على 27.29% حسب النتائج الأولية التي صرّحت بها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات يوم 14 أكتوبر. وقدّم المترشّحان خياراً سياسياً مختلفاً للناخبين التونسيين. إلا أنّ الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية اتسّم

[1] بدأ هذا الشغور يوم 25 جويلية، إثر وفاة الرئيس الباجي قايد السبسي والتولّي المباشر للرئيس بالنيابة محمد الناصر.

بالشكوك تجاه الوضعية القانونية للمترشّح نبيل القروي وقرار المترشّح قيس سعيّد بعدم القيام شخصياً بحملة.

أُجريت الانتخابات الرئاسية بعد أسبوع واحد من الانتخابات التشريعيّة التي احتّل فيها حزب قلب تونس، الذي أسّسه ويرأسه نبيل القروي، المركز الثاني خلف حركة النهضة. وتسبّبت الرزنامة الانتخابية المضغوطة وفترات الحملات الانتخابية المتداخلة للانتخابات التشريعيّة والرئاسية في حدوث بعض الالتباس بين الناخبين إزاء تحديّات الانتخابات المختلفة.

1- الحملة الانتخابيّة

حملة انتخابية تميّزت بصمت المترشّحين إلى غاية ثلاثة أيام قبل الاقتراع، مما قيّد من تعرّف الناخبين على شخصياتهم وبرامجهم

لم تكن الحملة التي قادها أنصار كلا المترشّحين مرئية بشكل واضح مع تسارع نسبي في الأيام الأخيرة، خاصّة بعد الإفراج عن المترشّح نبيل القروي قبل يومين من انتهاء الحملة الانتخابية. وكان المترشّح قيس سعيّد قد قرّر، الى غاية الإفراج، عدم القيام شخصيّا بحملة "لأسباب أخلاقية وحرصا على تجنب أي لبس يتعلّق بتكافؤ الفرص بين المترشّحين".

اتّسمت فترة الحملة الانتخابية أيضاً باتهامات خطيرة ضد نبيل قروي وقيس سعيّد، فضلاً عن الشّكوك المستمّرة المتعلّقة بالإفراج المحتمل عن نبيل قروي أو انسحابه من السباق للانتخابات الرئاسية[2]. هذه التطّورات حجبت النّقاش الفكري حول مشاريعهم السياسيّة.

على أرض الواقع، تمّ القيام بحملة للمترشّح نبيل القروي بطريقة محدودة من قبل أنصاره. وقاموا بتنظيم بعض المواكب والتعبئة من خلال الاتصال المباشر، وتوزيع النشريّات وكانوا غائبين عن بعض الدّوائر الانتخابية. وتم نشر ملصقات الحملة على المساحات الإعلانية. من ناحية أخرى، تمّ القيام بحملة على شبكات التواصل الاجتماعي وتم تنظيمها بشكل أساسي بفضل التغطية الكبيرة على صفحة الفايسبوك الخاصة بقناة نسمة[3].

كانت حملة قيس سعيّد على وسائل التواصل الاجتماعي أقل نشاطًا من حملة الدّور الأول. وقام أنصاره بتنظيم حملة على الميدان تقوم، كما في الدور الأول من الانتخابات الرئاسية، على تجمّعات صغيرة في المقاهي والسّاحات العامة والخيام والاتصال المباشر.

[2] تم إيقاف المترشّح نبيل القروي تحفظياً يوم 23 أوت إثر إصدار بطاقة إيداع من قبل دائرة الاتهام بمحكمة الاستئناف بتونس. وبعد العديد من الطعون المقدمة من قبل محاميه لدى قاضي التحقيق ودائرة الاتهام ومحكمة التعقيب بغاية الافراج عنه، قامت محكمة التعقيب بإلغاء بطاقة الإيداع يوم 9 أكتوبر لخلل في الإجراءات وأذنت بالإفراج عنه.

[3] في خرق لقواعد الحملة المتعلقة بوسائل الإعلام السمعي البصري، قامت قناة نسمة بتخصيص تغطية واسعة. أنظر لقسم وسائل الإعلام وكذلك قسم مواقع التواصل الاجتماعي والإنترنت.

بصفة عامة، سمحت إعادة احياء الحملة ابتداء من 10 أكتوبر للتونسيين بالاستفادة نسبيّا من المعلومات المتوفرة عادةً في الحملة الانتخابية من أجل ممارسة حقهم في التّصويت بطريقة مستنيرة تمامًا. والى غاية 10 أكتوبر، كانت المعلومات متاحة من خلال وسائل الإعلام التقليدية، عبر الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، دون توضيح مباشر من قبل المترشّحين. ومع ذلك، حضر المناظرة التلفزية التي نُظّمت في ختام الحملة بين المترشّحين أكثر من ستة ملايين مواطن ممّا سمح لهم بالتعرف على المترشّحين وبرامجهم بشكل أفضل.

أدّى تداخل نهاية الحملة والصمت الانتخابي للانتخابات التشريعيّة إلى تقليص الحملة للانتخابات الرئاسية إلى بضعة أيام. وعلى الرغم من حالة الطوارئ السّارية، فقد تم احترام الحريات الأساسية للتجمع والتعبير والتنقّل لفرق المرشحين. وتمّ تسجيل عدد ضئيل من المخالفات من قبل مراقبي الهيئات الانتخابية الفرعية.

2- الإدارة الانتخابيّة

مع الحرص على احترام مبدأ تكافؤ الفرص بين المترشّحين في الحملة الانتخابيّة، رفعت الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات تحدّيا غير مسبوق بتنظيم موعدين انتخابيّين بفارق أسبوع واحد

عملت الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات باستقلاليّة وحياديّة مبرهنة عن تمسّكها بالعهدة المنوطة بها، وفقا للقانون المتعلّق بالهيئة، والتي تستدعي ضمان المساواة بين المترشّحين[4]. وفي هذا السّياق، قاسم انشغالات الهيئة في علاقة بعدم مشاركة نبيل القروي في الحملة كلّ من رئيس الجمهوريّة السيّد محمّد النّاصر وكذلك الرّباعي الرّاعي للحوار الوطني[5].

اضطلعت الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات بمسؤوليّتها كاملة في الحرص على سلامة المسار، بما في ذلك تكافؤ الفرص بين المترشّحين المتنافسين، في كنف احترام استقلاليّة الجهاز القضائيّ. وإزاء الوضعيّة التي أفرزها إيقاف أحد المترشّحين، أكّدت الهيئة أوّلا أنّ الموقوف يبقى مترشّحا كما وجّهت، خلال الحملة الانتخابيّة للدّور الأوّل من الانتخابات الرّئاسيّة، رسالة إلى السيّد رئيس محكمة الاستئناف تدعوه من خلالها إلى اتّخاذ إجراءات استثنائيّة تمكّن المترشّح المعني من المشاركة في الحملة الانتخابيّة، وخاصّة في المناظرات واللّقاءات التّلفزيّة. وقبل بداية الحملة المتعلّقة بالدّور الثّاني، راسلت الهيئة، في نفس الاتّجاه، خمس جهات قضائيّة[6].

[4] الفصول 2 و3 و4 من القانون الأساسي عدد 23 لسنة 2012 المؤرّخ في 20 ديسمبر 2012 والمتعلّق بالهيئة العليا المستقلّة للانتخابات كما تمّ تنقيحه وإتمامه بالقانون الأساسي عدد 44 لسنة 2012 المؤرّخ في غرّة نوفمبر 2013 وبالقانون الأساسي عدد 52 لسنة 2013 المؤرّخ في 28 ديسمبر 2013.

[5] الرّباعي متكوّن من الاتّحاد العامّ التّونسي للشّغل والاتّحاد الوطني للصّناعة والتّجارة والصّناعات التّقليديّة والهيئة الوطنيّة للمحامين بتونس والرّابطة التونسيّة لحقوق الإنسان. حصل الرّباعي على جائزة نوبل للسّلام 2015 لمتابعته لمسار الانتقال الديمقراطي الذي أدّى إلى إجراء الانتخابات الرّئاسيّة والتّشريعيّة وكذلك إلى المصادقة على الدّستور الجديد لسنة 2014.

[6] أكّدت الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات أنّها راسلت في هذا الصّدد السّيّد قاضي التّحقيق بالقطب القضائي والمالي والنّيابة العموميّة والمجلس الأعلى للقضاء ودائرة الاتّهام بمحكمة الاستئناف والسّيّد وكيل الجمهوريّة.

أجرت الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات لقاءا مع المترشّح قيس سعيّد يوم غرّة أكتوبر، كما قام رئيس الهيئة ونائبه بزيارة المترشّح نبيل القروي في السّجن يوم 3 أكتوبر الموافق لليوم الأوّل للحملة الانتخابيّة الرّئاسيّة.

مثّل إجراء انتخابين في ظرف 8 أيّام تحدّيا غير مسبوق للهيئة العليا المستقلّة للانتخابات التي كان عليها مواجهة تشابك العمليّات اللّوجستيّة، حيث لم تكن إعادة تهيئة مراكز الاقتراع وتحضير الموادّ الانتخابيّة وتوزيعها في وقت كانت فيه عمليّات تجميع نتائج الانتخابات التشريعيّة لا تزال جارية، عمليّة سهلة التّطبيق. وقد تطلّبت عمليّات استرجاع صناديق الاقتراع التي استخرجت منها أوراق التّصويت بحضور عدل منفّذ وتهيئة أماكن لتخزين الموادّ الانتخابيّة تخصّص لها عادة نفس القاعات التي تتمّ بها عمليّة جدولة النّتائج في عديد الجهات، تطلّبت تنظيما دقيقا ومحكما.

عموما، لم يتمّ تغيير أعوان مراكز ومكاتب الاقتراع بعد الانتخابات التشريعيّة، إلاّ أنّ الهيئات الفرعيّة للانتخابات قامت بتنظيم حصص تكوين حسب الحاجة لعدد قليل من المعوّضين. كما تمّت إعادة تشكيل فرق أعضاء مكاتب اقتراع سعيا إلى تفادي التّأثيرات الدّاخليّة المحتملة.

جعل مزيد تنسيق العمليّات داخل مراكز التّجميع، التي تمّ القيام بها قبل الانتخابات التشريعيّة، عمليّة جدولة النّتائج أكثر نجاعة عموما. كما أدّت هذه العمليّة، في عدّة ولايات، إلى تغيير في مسار جمع المحاضر من قبل قوّات الجيش الوطني حتّى يتسنّى انطلاق عمليّة الجدولة بصورة أسرع.

تولّت الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات إدارة عمليّة اعتماد المترشّحين: فقد كان لنبيل القروي 19.989 ممثّلا ولقيس سعيّد 13.105. ويتضمّن هذا العدد ممثّلي هذين المترشّحين خلال الدّور الأوّل من الانتخابات الرّئاسيّة، أي 10.205 ممثّلا عن نبيل القروي و45 ممثّلا عن قيس سعيّد.

3- مشاركة الأشخاص حاملي الإعاقة

يدعم تطبيق الإطار الانتخابيّ حماية استقلاليّة النّاخبين الحاملين لإعاقة عند الاقتراع وسرّية تصويتهم

ينصّ القانون الانتخابي على تهيئة مكاتب الاقتراع بطريقة تمكّن النّاخبين حاملي الإعاقة من ممارسة حقّهم في التّصويت[7]. فيما يتعلّق بالنّفاذ المادّي لمكاتب الاقتراع، لاحظت بعثة الاتّحاد الأوروبّي لملاحظة الانتخابات أنّ 80 % من مكاتب الاقتراع كانت متاحة لنفاذ النّاخبين ذوي الحركة المحدودة.

كما ينصّ القانون الانتخابي على ممارسة النّاخبين الحاملين لإعاقة لحقّهم في التّصويت دون المساس بمبدأي شخصيّة الاقتراع وسرّيته، قدر الإمكان. وفي هذا الصّدد، اتّخذت الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات عدّة إجراءات حتّى تمكّنهم، من النّفاذ إلى المعلومة والتّصويت باستقلاليّة وذلك خاصّة بفضل حاملات أوراق الاقتراع على طريقة براي علاوة على تضمين دليل إجراءات الاقتراع والفرز ملحقا لأهمّ علامات التّخاطب بلغة الإشارات. وقد كانت البعثة شاهدة على توفّر هذه الآليّات يوم الاقتراع. وقد تمّ التّنصيص على الحالات التي يتطلّب فيها النّاخب مساعدة للإدلاء بصوته وتقنينها. وتشير المنظّمة التّونسيّة للدّفاع عن حقوق

[7] الفصل 131 من القانون الانتخابي.

الأشخاص ذوي الإعاقة إلى أنّ المقتضيات القانونيّة تنصّ على توازن سليم بين تيسير تصويت شخصي من ناحية والمساعدة الضّروريّة أحيانا من جهة أخرى. لكن، لاحظت البعثة حالات معزولة لأشخاص حاملين لإعاقة يرغبون في أن تتمّ مساعدتهم عند الإدلاء بأصواتهم والّذين جوبهت رغبتهم بالرّفض حرصا على عدم التّدخّل.

4- نزاع النتائج الأولية للدور الأول من الانتخابات الرئاسية

نزاع اتسّم بصرامة في تطبيق إجراءات وآجال مكبّلة للغاية

شروط قبول الطعون في النتائج الأوليّة لدى المحكمة الإدارية صارمة للغاية وقد تم تشديدها خلال تنقيح القانون الانتخابي سنة 2017.[8] تم احترام آجالي التقاضي الخاصّة بنتائج الانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها، التي تم اختصارها قبل وقت قصير من الانتخابات[9]، بدقّة شديدة من قبل كلّ من الطّاعنين والمحكمة الإدارية[10]. إلّا أنّ هذا التقليص في الآجال والتمسّك بكل الشّكليات الاجرائية، يقيّد في حدّ ذاته الحق في تقاضي ناجع بالنسبة للطاعن وضمان محاكمة عادلة بالنسبة للمحكمة الإدارية.

تمّ تقديم ستّة طعون في الدّرجة الابتدائية لدى الدّوائر الاستئنافية للمحكمة الإدارية. تمّ رفض جميع الطعون، سواء بسبب خروقات شكلية[11] أو من حيث الأصل[12]. تحصّل ثلاثة مترشّحين من الذين قام بالطعن على أقل من 0.25% من الأصوات المصرّح بها[13]. وبالرّغم من أنّ مصلحتهم في القيام من الممكن أن تفاجئ إلّا أنّ صفتهم للقيام بطعن في النتائج مكفولة بالقانون. وتمّ تقديم 5 طعون بالاستئناف في القرارات الابتدائية لدى الجلسة العامّة القضائية للمحكمة الإدارية[14]. وأعلنت المحكمة الإدارية يوم 30 سبتمبر عن رفض هذه الطعون، مختتمة بذلك طور نزاع النتائج الأولية للدور الأول دون تغيير في النتائج التي صرّحت بها الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات.

ويبقى التباين الزمني بين وقت النطق بالحكم والاعلام الفعلي بالأحكام خللا تتعيّن الإشارة إليه. إذ تم تسجيل تأخيرات بالنسبة للأحكام النهائية، كأحكام النتائج الأولية للدور الأول للانتخابات الرئاسية[15]. وعلى الرّغم من

[8] بالإضافة إلى الشروط الموجودة (تقديم عريضة كتابية بواسطة محامي لدى التعقيب، معللة ومشفوعة بالمؤيدات وبمحضر إعلام الأطراف) تم إدخال التنبيه على الأطراف بضرورة تقديم ملحوظاتهم مرفقة بما يفيد تبليغها للأطراف في أجل أقصاه يوم جلسة المرافعة المعين من المحكمة. وتم التمديد قليلاً في اجال النزاع خلال تنقيح 2017.

[9] القانون الأساسي عدد 76-2019 المؤرخ في 30 أوت 2019 والمتعلّق بتنقيح القانون الانتخابي عدد 16-2014.

[10] للتذكير، فقد تم إدخال تقليص آجال التقاضي خلال تنقيح القانون الانتخابي في أوت 2019 وذلك حرصاً على احترام اجل الرئاسة بالنيابة المتمثلة في 90 يوماً على أقصى تقدير.

[11] طعون المترشّحين سيف الدين مخلوف، عبد الكريم الزبيدي وسليم الرياحي. من جملة الأسباب لم يتم إجراء التنبيه على الأطراف طبقاً للقانون.

[12] طعون المترشّحين ناجي جلول، حاتم بولبيار ويوسف الشاهد. كان غياب قرائن قاطعة على المطاعن التي تم تقديمها أو تجردها، أساساً للرفض من حيث الأصل.

[13] ناجي جلول (0.21%)، حاتم بولبيار (0.11%)، وسليم الرياحي (0.13%). وكان الأخير قد صرح بانسحابه من السباق للرئاسية، دون أي أثر قانوني.

[14] تم تقديم الطعون من قبل الطاعنين ابتدائيا، باستثناء المترشّح عبد الكريم الزبيدي.

[15] تم النطق بالأحكام يوم 24 أوت، إلا أنه ولغاية اليوم لا تتوفر كل الأحكام.

أن هذه الأحكام ليست قابلة للاستئناف أو التعقيب، الّا أن معرفة الأطراف بها يظل جانبًا مهمًا من جوانب الحق في التقاضي الفعّال.

5- وسائل الإعلام

حملة انتخابيّة بوسائل الإعلام التّقليديّة تميّزت بعدّة مخالفات وبتركيز التّغطية على الوضعيّة القضائيّة لنبيل القروي

لاحظت وحدة الرصد لبعثة الاتّحاد الأوروبّي لملاحظة الانتخابات عدّة مخالفات تمّ ارتكابها من قبل القناتين الخاصّتين الحوار التّونسي ونسمة[16]. تبعا لمخالفات من أجل بثّ خطابات تحرّض على الكراهية وتدعو إلى استعمال الأسلحة وأقوال مسيئة تمسّ من سمعة أشخاص ومؤسّسات قضائيّة، قدّمت الهيئة العليا المستقلّة للاتّصال السّمعي والبصري بتاريخ 3 أكتوبر لكلّ من الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات والمدّعي العامّ بالمحكمة الابتدائيّة بن عروس ملفّين يبيّنان الخروقات العديدة التي ارتكبتها قناة نسمة[17]. وسجّلت البعثة أنّ هذه القناة التّلفزيّة قامت في اليوم الموالي ببثّ واسع لمحتويات دعائيّة لفائدة نبيل القروي وضدّ قيس سعيّد، وذلك بالرّغم من تحجير استعمال المترشّحين المساهمين في وسيلة إعلام لتلك الوسيلة لغايات الحملة الانتخابيّة أو لغايات دعائيّة ضدّ منافسيهم وفقا لما ينصّ عليه القرار المشترك بين الهايكا والهيئة العليا المستقلّة للانتخابات المؤرّخ في 21 أوت 2019. وتلاحظ البعثة أنّ قرارات الهايكا لم تنفّذ بعد. وقد نادت هذه الأخيرة، بتاريخ 27 أوت، المؤسّسات العموميّة لتقوم بدورها في مجال تطبيق القانون.

كان النّفاذ المباشر لكلا المترشّحين للانتخابات الرّئاسيّة إلى وسائل الإعلام محدودا، غير أنّهما كانا موضوع تحاليل سياسيّة، وقد قامت بعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات برصد التّغطية الإعلامية التي خصّصت لهما. تظهر نتائج الرّصد أنّ كلّ وسائل الإعلام التي شملتها عيّنة التّحليل قد خصّصت 60% من زمن البثّ للمترشّح نبيل القروي[18]. كانت لهجة التّغطية عموما محايدة، باستثناء قناة نسمة حيث كان 44% من زمن البثّ لنبيل القروي إيجابيّا. وتجدر الإشارة إلى أنّ قيس سعيّد قد قام، قبل بداية الحملة رسميّا، بعدّة لقاءات صحفيّة على وسائل إعلام أجنبيّة تمّ ترويجها بصورة واسعة على شبكات التّواصل الاجتماعي.

إثر إطلاق سراحه، أجرى نبيل القروي لقاء صحفيّا مطوّلا على قناة الحوار التّونسي رافضا مقترح التّلفزة الوطنيّة التي عرضت عليه نفس شكل اللّقاء الصّحفي التي قامت به مع قيس سعيّد وبثّته بتاريخ 26 سبتمبر. وبمبادرة من المنظّمة غير الحكوميّة مناظرة ونقابة القنوات التّلفزيّة والإذاعيّة الخاصّة والهيئة العليا

[16] تعلّقت بالإشهار السّياسي والدّعاية المضادّة وبثّ خطابات تحرّض على الكراهية وبخرق الصّمت الانتخابي.
[17] بلاغ الهايكا: https://bit.ly/2AR8sux

[18] الوطنيّة 1 (60 %)، الحوار التّونسي (79 %)، قناة التّاسعة (62 %)، قناة نسمة (83 %)، الإذاعة الوطنيّة (%)، إذاعة موزاييك (75 %).

المستقلّة للانتخابات والهيئة العليا المستقلّة للاتّصال السّمعي والبصري، تمّ تنظيم مناظرة بين المترشّحين في اليوم الذي يسبق الصّمت الانتخابي. قبل بداية الحملة الانتخابيّة، قدّمت هذه المؤسّسات وكذلك عديد وسائل الإعلام مطالب رسميّة للسّلطات قصد الحصول على إذن بإجراء لقاء صحفيّ مع نبيل القروي، وذلك ضمانا لتكافؤ الفرص. وتحيّي البعثة هذا المجهود المشترك لتوفير منبر للمترشّحين يمكّنهم من الوصول إلى الجمهور.

التّرويج الإعلامي الواسع من طرف قناة نسمة للأنشطة التّطوّعيّة لجمعيّة "خليل تونس" خلال كامل فترة الملاحظة التي قامت بها بعثة الاتّحاد الأوروبّي ساهمت بصورة غير مباشرة في تدعيم النّظرة الإيجابيّة للمترشّح نبيل القروي. ويعرض برنامج يحمل اسم الجمعيّة يتمّ بثّه يوميّا في وقت الذّروة حملات تبرّع حيث يقوم متطوّعون بتوزيع غذاء وملابس وأجهزة منزليّة تتخلّلها لقطات يعبّر خلالها المتمتّعون بتلك المساعدات عن عرفانهم للجمعيّة التي أسّسها نبيل القروي في 2016[19]. وبالرّغم من أنّه ليس للجمعيّة ارتباط ماليّ بالحزب السّياسي للمترشّح ولا بترشّحه للانتخابات الرّئاسيّة، إلاّ أنّه من الصّعب التّفرقة بين أنشطتها والتّرويج الواسع لها من جهة والحملة الانتخابيّة للمترشّح من جهة أخرى. في هذا الاتّجاه، فإنّها تطرح كذلك مسائل تتعلّق بالتّمويل لأنّ الإطار القانوني يحدّ من دور الجمعيّات في الحياة الانتخابيّة وذلك بمنع أيّ دعم ماليّ أو مادّي للأحزاب السّياسيّة أو للمترشّحين المستقلّين[20].

وبمناسبة الحملة الانتخابيّة للدّور الثّاني من الانتخابات الرّئاسيّة، انظمّت وسيلتا الإعلام الخاصّتين الحوار التّونسي وقناة التّاسعة إلى المجهود الذي قادته وسائل الإعلام العموميّة في مجال بثّ محتويات ذات علاقة بالتّربية المدنيّة.

لاحظت بعثة الاتّحاد الأوروبّي لملاحظة الانتخابات حالات نشر لمعلومات مغلوطة من طرف وسائل إعلام الكترونيّة. التّطوّر الإيجابي تمثّل في إطلاق الهايكا ووكالة تونس إفريقيا للأنباء والإذاعة والتّلفزة التّونسيّتين، يوم 6 أكتوبر، لمنصّة للوقاية ضدّ تداول المعلومات المغلوطة قصد التّثبّت من صحّة المعلومات المنشورة عبر الانترنت وتيسير عمل الصحافيّين.

6- مواقع التواصل الاجتماعي والانترنت

الضبابيّة المتعلقة بالتمويل واحترام الصمت الانتخابي من قبل الاعلانات الانتخابية يبرز ضرورة تعزيز الإطار القانوني لضمان الشفافية الكاملة للرسائل المدفوعة الأجر على الانترنت

بالرّغم من التقييدات التي تمليها الروزنامة الانتخابية المضغوطة، إلّا أن الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات قامت بتركيز برنامج رصد للصفحات والإعلانات على الإنترنت، طالبة مساعدة فايسبوك. لكن الإطار القانوني لا يلزم مواقع التواصل الاجتماعي بأي واجب متعلّق بالشفافية أو بوضع تدابير تهدف إلى ضمان احترام القانون الانتخابي من قبل المترشّحين. وبالتّالي، لم يقم فايسبوك بتطوير آليات للشفافية كما هو الحال في

[19] تمّ إطلاق برنامج "خليل تونس" في مارس 2017 وقد كان نبيل القروي مقدّمه إلى غاية جوان 2019.
[20] المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المؤرّخ في 24 سبتمبر 2011 المتعلّق بتنظيم الجمعيّات، الفصل 4.

بلدان أخرى، وذلك بالرغم من نداءات المجتمع المدني[21]. عادةً لا تُظهر "مكتبة الإعلانات"، وهي أرشيف للإعلانات على الإنترنت تم إنشاؤه من قبل فايسبوك، تفاصيل النفقات التي تم إجراؤها أو تاريخ الإعلانات. لكن هذه التفاصيل تبقى مرئيّة بالنّسبة للإعلانات التي تستهدف النّاخبين بالخارج حيث يضع فايسبوك أحيانا آليات للتنظيم الذاتي.

يمنع القانون الانتخابي أي تمويل أجنبي للحملات. إلّا أنه في الفترة ما بين 23 سبتمبر و13 أكتوبر، سجّلت بعثة الاتّحاد الأوروبّي لملاحظة الانتخابات 87 إشهارا سياسيّا لفائدة المترشّحين، تم نشرها على صفحات فايسبوك مُدارة من قبل أشخاص تكون مواقعهم مخفيّة أو قاطنين بالخارج. ويعيق غياب الشفافيةّ أي محاولة للتثبّت من قبل الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات، أو المجتمع المدني أو المواطنين، ويحرمهم من المعلومات حول مصادر وحجم تمويل الحملة على الانترنت.

يقتضي القانون الانتخابي أيضًا على أنه يتعيّن على المترشّحين للانتخابات الرئاسية أن يقدموا إلى الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات قائمة بجميع حساباتهم الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي. وبينما قدم المترشّح نبيل القروي قائمة بالحسابات، صرّح المترشّح قيس سعيّد إنه ليس لديه أي حملة رسمية على الإنترنت باستثناء موقع واب واحد. من جانبها، لم تنشر الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات قائمة هذه الحسابات، وبالتالي لم تتح الفرصة للناخبين لتحديد الصفحات المتعلقة بالحملة الرسمية للمترشّحين، ولا هوية مديريهم.

وبينما تعلّقت الحملة الالكترونية لقيس سعيّد باللامركزيّة والدستور التونسي، ركّزت حملة نبيل القروي على مواضيع تهمّ الفقر والإفراج عن المترشّح. وبالرغم من أن بعثة الاتّحاد الأوروبّي لملاحظة الانتخابات لم تلاحظ أي خطاب كراهية خلال الحملة الانتخابية، إلّا أنه تم تسجيل وجود معلومات مغلوطة خاصّة يوم الاقتراع[22].

واستفاد المترشّح نبيل القروي من نشر تدوينات إيجابية على صفحة قناته التلفزية نسمة، والتي تتمتع بأكبر عدد من المشتركين في تونس أي 6.300.000[23]. ولجأ أيضا إلى الإعلانات المدفوعة الأجر[24] وتمتّع ببروز جيّد من خلال الدعاية لصالح قائمات حزبه قلب تونس، خلال فترة الحملة للانتخابات التشريعيّة. إلّا أن السيّد نبيل القروي لم يتمكّن من الترويج لترشّحه من خلال تسجيل مباشر لرسائل فيديو على الإنترنت، بسبب إيقافه التحفظي إلى غاية 9 أكتوبر. في المقابل، قام أنصار قيس سعيّد ببثّ فيديوهات للترويج لترشّحه بطريقة واسعة على فايسبوك، ومنها فيديوهات مسجّلة مع المترشح. وخلال فترة الصّمت

[21] تمّ نشر بيان بوم 2 سبتمبر من قبل ائتلاف يضمّ 15 منظمة غير حكومية تونسية لمطالبة فايسبوك بتركيز 6 تدابير لتعزيز شفافية الإشهار خلال الدور الأول. وسجّلت بعثة الاتحاد الأوروبي أنه لم يقع العمل بأي اقتراح منها.

[22] على سبيل المثال تمت مشاركة سبر اراء خاطئ 90 مرة للتأثير على الناخبين لصالح قيس سعيّد.

[23] حسب موقع سوشيال بيكرز في 9 أكتوبر، https://www.socialbakers.com/statistics/facebook/total/tunisia

[24] بين 23 سبتمبر و13 أكتوبر، سجّلت البعثة 230 اشهاراً سياسياً على فايسبوك. من بينها 217 إشهاراً موجود على صفحات لم يتم التصريح بها لدى الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات.

الانتخابي، سجّلت بعثة الاتّحاد الأوروبّي لملاحظة الانتخابات 113 إشهارا مختلفا مدفوع الأجر لفائدة المترشّحين على فايسبوك.

لم يدخل مشروع القانون المتعلق بحماية المعطيات الشخصية والذي تمت المصادقة عليه من الحكومة في مارس 2018، حيز التنفيذ بعد[25]. بلغّنا العديد من المحاورين عن حالات عديدة من الناخبين الذين اتصلت بهم مراكز النداء خلال الحملة الرئاسية. وطرحت عليهم أسئلة تتعلق بانتمائهم السياسي وكذلك باختيار النّاخبين، بهدف التأثير عليهم في بعض الأحيان. يمكن أن تشير هذه الملاحظات إلى أن وسطاء تمكنوا من الوصول إلى المعطيات الشخصية للعديد من المواطنين دون موافقتهم، مما يعزز الحاجة إلى وضع إطار قانوني فعال لحماية المعطيات الشخصية.

7- التّصويت والفرز وجدولة النّتائج

تنظيم ممتاز وانتخاب قادةَ أعوان ذوو خبرة

كان اليوم الانتخابي منظّما بشكل جيّد جدّا. وعلى الرّغم من الآجال الضيّقة التي فصلت الانتخابات التشريعيّة عن الاقتراع للدّور الثّاني من الرّئاسيّة، فقد تمّ القيام بالتّحضيرات في الآجال. بلغت نسبة الإقبال 58 % وهي تمثّل نسبة الإقبال الأعلى خلال المواعيد الانتخابيّة الثلاثة الأخيرة.

تمّ فتح كلّ مكاتب الاقتراع التي قامت بعثة الاتّحاد الأوروبّي لملاحظة الانتخابات بملاحظتها في الوقت المحدّد، بوجود الموادّ الانتخابيّة الضّروريّة وبحضور الأعوان على عين المكان. وتمّ تقييم تطبيق إجراءات الفتح بصورة إيجابيّة. كما جرى التّصويت بصورة جيدة في إطار احترام الإجراءات التي تضمن شفافية المسار وسلامته. وقد تمّ تطبيق هذه الإجراءات آليّا في مكاتب الاقتراع التي تمّت ملاحظتها من قبل البعثة. وكما هو الشّأن بالنّسبة للانتخابات السّابقة، كانت الجهة الخلفيّة لأوراق الاقتراع ذات ألوان مختلفة في مختلف مكاتب الاقتراع، وقد كانت الأوراق مختومة بغاية مزيد تدعيم سلامة الاقتراع. وقد تمّ تعليق قائمات النّاخبين في مدخل 91 % من مراكز الاقتراع كما ينصّ على ذلك القانون.

لاحظت بعثة الاتحاد الأوروبّي لملاحظة الانتخابات التثبّت الدّقيق من أحقية الناخبين بالتصويت: لم يتّم تسجيل أيّ حالة منع من التصويت لأسباب غير صحيحة. ولاحظت في المقابل عدّة حالات منع من التصويت مطابقة للإجراءات عند عدم تقديم وثيقة صالحة أو عدم التسجيل بالسجّل الانتخابي. وتضمن تهيئة مكاتب الاقتراع سريّة التصويت في 98% من الأماكن التي تمّت زيارتها.

كان ممثّلو المترشّحين موجودين في 69% من المكاتب التي تمت ملاحظتها من قبل بعثة الاتحاد الأوروبّي لملاحظة الانتخابات. كان ممثّلو قيس سعيّد موجودين في 52% من المكاتب التي تمّت زيارتها بينما كان ممثّلو نبيل القروي موجودين في 34% منها. الّا أن ممثلي المترشّحين لم يكونوا موجودين في نفس الوقت

[25] القانون الجاري به العمل، المؤرخ في 2004 ليس ملائماً بما فيه الكفاية لمواقع التواصل الاجتماعي.

الّا في 18% من المكاتب التي تمّت زيارتها. وكما كان الأمر بالنسبة للملاحظين المحليّين، الذين كانوا موجودين في 42% من المكاتب التي تمّت ملاحظتها، تمكّن ممثّلو المترشّحين من القيام بدورهم دون عراقيل.

قيّمت بعثة الاتحاد الأوروبّي لملاحظة الانتخابات إيجابيا سير عملية الفرز في كل المكاتب التي تمّت ملاحظتها، وخاصّة الشفافية والأداء العام لأعضاء المكاتب، الذين تمّ تقييمهم بصفة إيجابية في الغالبية العظمى لهذه المكاتب. وتمّ تحديد صحّة الأوراق دائما وفقا للقانون، وتمّ عرض الاختيار المصرّح به لكل الأشخاص الموجودين في غالبية المكاتب التي تمت ملاحظتها. وكان ممثّلو قيس سعيّد ونبيل القروي متواجدين فيما يناهز نصف المكاتب التي تمت ملاحظتها وقام جميعهم بإمضاء محضر الفرز. وتمّ تعليق النتائج خارج كل المكاتب التي تمت ملاحظتها.

حضرت بعثة الاتحاد الأوروبّي لملاحظة الانتخابات عمليّة تجميع النتائج بمراكز التجميع ولاحظت تنظيما جيدا تحسّن على مدار الاقتراعات الثلاثة المتتالية. لم يكن ممثلو المترشّحين موجودين الّا في 10 من جملة 27 مركز تجميع وكانوا أساسا ممثّلي المترشّح قيس سعيّد. وتواجد الملاحظون المحليّون في 12 من جملة 27 مركز تجميع. وتم مسح المحاضر ضوئيا بصفة اوتوماتيكية لتسهيل نشرها من قبل الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات. وقيّمت البعثة بصفة إيجابية سير عمليّة تجميع النتائج في كل مراكز التجميع.

نسخة إلكترونيّة لهذا البيان متاحة على الموقع الإلكتروني للبعثة:
https://eeas.europa.eu/election-observation-missions-eom-tunisia-2019_fr
لمزيد من الارشادات، الرجاء الاتصال بالسيد آلان شابوه، الملحق الصحفي للبعثة
الهاتف: 28489683
alain.chabod@moeuetunisie2019.eu

بعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات بتونس
الانتخابات الرئاسية والتشريعيّة 2019
نزل الموفنبيك، ضفاف البحيرة، تونس
نهج بحيرة هورون ضفاف البحيرة- تونس

www.eueom.eu/tunisie2019